العدد (1624) السنة السابعة -السبت (10) تشرين الاول 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

كتابة على الحيطان..

لا نريد لاجئين

عامر القيسي

مازالت حقيقة مشكلة اللاجئين العراقيين خارج العراق مشكلة حقيقية يتوجب إيجاد الحلول الجذرية لها وليس الترقيعية، ورغم علمنا بحجم المشكلة وضخامتها وتشعب منافذها وتعقد آليات حلها، الا ان هذا لا يشكل مبرراً مطلقا، بالنسبة للحكومة أو مجلس النواب، لان يتفرجوا على المشكلة ملتجئين الى الحلول الآنية العاطفية التي لا تشبع ولا تروي. المال لوحده لا يحل المشكلة وتوفير الطائرات لنقل من لهم رغبة في العودة لا يكفي أيضا، علينا الإقرار باننا أمام مشكلة حقيقية وخطيرة ولها أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والسياسية والمستقبلية أيضا، يتوجب ان تجتمع إرادات كل من له علاقة بهذا الموضوع على المستوى الداخلي والدولي. فليس منصفا للكرامة العراقية ان تجلس نساؤنا على أرصفة دول الاغتراب (الأشقاء خصوصاً) يبعن السجائر أو يتسولن في مرائب النقل أو الشوارع العامة. وليس منصفا للعراق الجديد ان تكون صورة أبنائه المعروضة في الخارج في هذا الإطار.

في التحقيق المنشور في هذه الصفحة حقيقة لم ننشر كل ما سمعناه وما قاله لنا المهجرون والمهاجرون، طوعا وقسرا، عن طبيعة التعامل معهم من قبل الجهات المسؤولة، من العراقيين أولا عندما يتفقدونهم في بعض الأحيان عند زيارتهم للأردن ليتصدقوا على بعضهم بالعسير من المال وكأنهم متسولون حكوميون بامتياز، ثم يطويهم النسيان الى ما شاء الله !! وسمعنا عن مهجرين ومهاجرين عادوا الى العراق استجابة لدعوات الحكومة، ثم غادروا وطنهم مرّة ثانية بعد أن اصطدموا بجدار البيروقراطية وعدم الاكتراث بل وفي بعض الأحيان التأخير المتعمد وعرقلة معاملاتهم الرسمية، ومن الشواهد على سلامة ما نقول شكاوى لا تعد ولا تحصى، ليس آخرها عودة احد الأطباء من ليبيا (زوجته طبيبة وابنته طبيبة أيضاً) إذ بقي الرجل يتسكع بين الدوائر الحكومية ولجان عودة المفصولين السياسيين وبين إيجاد دار ليسكنها حتى يجلب عائلته ويرتاح من حياة الغربة لينتقل الى حياة الاستقرار في الوطن، وأخيرا استقر به الحال أمامي ليسأل: ماذا افعل؟

لانه بكل بساطة وألم لم يجد لا اذنا صاغية ولا بابا مفتوحا عند مسؤول، من أي شكل ولون،، وربما سيتخذ قراره قريبا بالعودة الى عذابات مرّة ثانية !! هذا على مستوى كفاءة تريد ان تعود وتخدم الوطن، فكيف سيكون الحال مع ام مصطفى بائعة السكائر ومع من ليس معهم شهادات؟ كيف سيكون الحال مع من فقدوا كل شيء وهاجروا حفاظا على أرواحهم وأرواح عوائلهم؟ كيف سيكون الحال مع الذين باعوا أملاكهم وهاجروا وصرفوا آخر دينار في جيوبهم من أجل البقاء على قيد الحياة؟.. وكيف.. وكيف.. وكيف؟

نتمنى ان يتواجد العراقي في كل مكان من العالم رسولا لبلده وسفيرا حضاريا لعراقه الجديد ومناضلاً من أجل تحشيد الرأي العام للتضامن مع التجربة العراقية الجديدة، هذا هو العراقي الذي نريده خارج العراق وليس العراقي اللاجئ الذي تلاحقه اجهزة الشرطة الشقيقة لانه لا يملك ما يسدد به رسوم إقامته !

مهمة وطنية وحضارية ترتقي الى مستوى الملف الأمني، في مواجهة أي حكومة تتصدى لقيادة العمل التنفيذي في البلاد الآن أو بعد الانتخابات النيابية القادمة. وبدون مبالغة نستطيع القول من دون تردد ان حل مشكلة اللاجئين العراقيين في دول المهجر، خصوصاً عند الأشقاء، سيكون مؤشرا مهما على نجاح العملية السياسية أولا ومنع الآخرين من استخدام أبناء بلدنا ضدنا كورقة سياسية ثانيا.

العراقيون في الأردن

بعض المسؤولين العراقيين يتعاملون مع اللاجئين في عمان كمتسولين

الغرامات والبطالة والإجراءات البيروقراطية الحكومية تعرقل عودتهم

مهاجر قديم

قوت اليوم

لاجئة على الرصيف

تحقيق /إيناس طارق

بائعات السكائر

كانت أم مصطفى تغطي رأسها بقطعة من الكارتون محتمية من أشعة شمس أيلول، وبعد غروب الشمس تعود الى غرفة صغيرة تعلو جدرانها الرطوبة لترمي بجسدها المنهك على فراش قديم.

وحيدة ام مصطفى في بلد أجبرت على البقاء فيه دون العودة الى ديارها ما لم تدفع غراماتها المالية المترتبة بذمتها منذ ما يقارب الـ ١٩ عاما ! لم تكن ام مصطفى راغبة في التحدث بادئ الامر وكانت تطلق اهات وحسرات الفراق على بلدها وأولادها بعد ان طالت مسافات العودة التي أصبحت تقيسها بآلاف الدنانير الأردنية الواجب دفعها كغرامة إقامة غير مشروعة في المملكة الهاشمية الشقيقة.

تقول ام مصطفى: جئت الى الأردن وسكنت عمان في عام ١٩٩١ بعد غزو النظام السابق دولة الكويت وفرض الحصار الاقتصادي،كانت أوضاعنا الاقتصادية صعبة جدا ويكاد عملنا اليومي في مدينة البصرة، وهي منطقة سكناي، لا يسد رمق العيش ومصاريف أولادي الخمسة، فقررنا الرحيل واللجوء الى عمان لعلنا نستطيع العيش برفاهية وسلام، لكن أزلام النظام السابق قتلوا زوجي وتركوا أولادي مشردين في الشوارع واستطعت الهرب لوحدي، لعلي استطيع توفير المال وإرساله الى أولادي في العراق، ومنذ ذلك الوقت وانا افترش هذا الرصيف ببسطة صغيرة لبيع السكائر ومن النادر ان تجد شخصا أردنياً لا يعرفنا فنحن عدد من النسوة العراقيات اللائي أصبحنا في وضع قيد التوقيف،بمعنى لا نستطيع الخروج من الأراضي الأردنية ولا العودة الى ديارنا بسلام.

مسؤول ومساعدة!

أم ستار من محافظة البصرة أيضا تجاوزت العقد الخامس من عمرها انضمت الينا وتكلمت عن معاناتها قائلة: لماذا تركتنا الحكومة العراقية حتى الآن على هذه الحالة؟ هل نمثل نحن وجه المرأة العراقية أم وجه العراق؟ نقولها بكل صراحة اننا النساء الوحيدات في عمان اللواتي نبيع السكائر، لماذا لا يدرسون او يناقشون أوضاعنا خصوصا وان أماكننا معروفة لكل من هب ودب،وحتى عندما يأتي مسؤول عراقي يمر علينا مرور الكرام ويقول: سوف نساعدكم. ويرحل ولا نراه !! نحن نسأل: ما العمل اذن؟ هل نبقى بعيدين عن الوطن ؟،وطننا جنة والغربة صعبة،(في الوطن يسأل عليك الجيران والصديق. هنا كل واحد يقول يا روحي).

قبل فترة تدهورت حالتي الصحية ما استدعى دخولي المستشفى الخاص، لانهم لا يسمحون للعراقيين المعالجة في المستشفيات الحكومية الأردنية.

وقد اضطررت الى الاستدانة واستجداء المال أحيانا من بعض العراقيين. ما نتسلمه من الـ un)) ضئيل جدا مقارنة بأسعار السوق الأردنية، فسعر علبة الدواء الخاص بارتفاع ضغط الدم يصل أحياناً الى ٧٠ ديناراً أردنيا، وما نتقاضاه من مساعدات ١٦٠ دينارا أردنيا، أحياناً تتوقف لعدة أشهر ولا نعلم السبب ولا نعلم لماذا التأخير ومن السبب والمسبب في ذلك؟ ظروفنا صعبة ونريد العودة الى بلدنا ولكن كيف ونحن لا نملك أجرة العودة ولا نعلم كيف نعود ولن يسمح لنا بالمغادرة الا بعد دفع الغرامات،خصوصا اننا نسمع ان الأوضاع الأمنية تحسنت ويمكننا العودة والعيش بسلام والعودة الى إعمالنا من جديد.

غرامات تأخيرية

اما سلوان محمد ويبلغ من العمر العقد الخامس، فيقول المقيم هنا يتحمل غرامات تاخيرية لا دخل له بها بسبب تجديد الإقامة التي من المفروض تجديدها كل ثلاثة أشهر وبعد ذلك نبدأ بمعاملة جديدة تتأخر لحين المصادقة عليها من المملكة الأردنية ما يقارب الشهر ونصفا وهنا يكون علينا دفع الغرامة ومقدارها ٤٥ دينارا أردنيا وهذا المبلغ يعتبر كبيرا جدا مقارنة بما نحصل عليه من عملنا فضلا عن غلاء الاسعار ان كانت بالنسبة للمواد الغذائية او ما شاكل غير ذلك،وعندما نريد حلولا لا نجد الإجابة من اي طرف كان عراقيا او أردني فالسفارة تقول لنا هذه إجراءات الدولة الأردنية ولابد من تنفيذها،والمسؤولون الأردنيون يقولون ادفعوا الغرامات ولا نريد أي تعليق على ذلك.

أين يذهب المرضى ؟

اما سامر فهو لا يقل ألماً وشكوى من ضعف الحالة المادية،ويطلب من المسؤولين العراقيين النظر بواقع جدي وعملي لأوضاع اللاجئين لان ظروفهم صعبة وبحاجة الى المال، ليس فقط لتلبية متطلبات الحياة اليومية او دفع إيجار مكان يواء عوائلهم انما النظر بعين الرافة والاعتبار لحالة المرضى العراقيين وهم يبحثون عن دواء يحسب لهم بسعر تجاري فضلا عن أسعار الأطباء الخارجيين لان الأردن لا يسمح للعراقي بمراجعة المراكز والمستشفيات الحكومية، خصوصا الأشخاص المصابين بأمراض مزمنة مثل ارتفاع ضغط الدم، وداء السكر الذي تصل تكلفة علاجه أحياناً الى ٦٠ دينارا أردنيا، وفي أحيان كثيرة عندما نطلب المال من (un) تأتينا الإجابة بان المبالغ المقررة والمحددة يجب ان لا تتجاوز ١٦٠ دينارا أردنيا إضافة الى ان المنظمة تؤكد بانها غير مخولة بصرف المبالغ النقدية حتى ان كانت للعلاج فهل يمكن ان يكون مصير العوائل التي تستنفذ أموالها الموت.

أجور المدارس

العوائل العراقية المقيمة في عمان تختلف بين طبقة وأخرى من حيث المستوى المادي فهناك عوائل تعيش في مستوى مادي متوازن ويجعلها في راحة وطمأنينة من حيث توفير مستلزمات الحياة اليومية،فضلا عن شرائها منازل وتمكنها من توفير المال بعد ان استثمروا أموالهم في عدة مشاريع ومشاركة مستثمرين أردنيين الأمر الذي جعلهم يعيشون في مستوى جيد وأفضل من بقية اللاجئين العراقيين الذين يجدون صعوبة في تسجيل أبنائهم في المدارس الحكومية الأردنية الأمر الذي سبب ثقلا ماديا آخر ووزرا تتحمله العائلة العراقية، ضرغام مقيم في عمان منذ أربع سنوات،وهو ليس لاجئا انما مقيم،فالمقيم لا يسمح لأولاده دخول المدارس الحكومية انما فقط المسجل في سجلات منظمة un والذي يتقاضى راتبا وهنا تكمن المشكلة؟

يقول ضرغام يعمل في مصنع أردني ولدية ثلاثة أطفال ان تكلفة المدرسة الخاصة ٤٠٠٠دولار، اذن ما العمل هل نترك أولادنا دون تعليم بعد ان ترفض الحكومة الأردنية قبولهم في المدارس الحكومية،المبلغ كبير جدا ولولا وجود أقاربنا في بغداد لما استطعنا توفيره،وحقيقة نحن نريد العودة لان الحياة هنا صعبة ومكلفة لكن ما هي الضمانات المتاحة أمامنا،فأغلب أموالنا تعرضت الى السلب والنهب بعد ان هجرنا من منازلنا،وحقيقة هل نعود للبدء من نقطة الصفر؟

نريد العودة لكن

بينما تقول عبير رعد والدة طفلين،فقدت منزلها وزوجها بسبب الاعمال الإرهابية التي طالت العراق، ورحلت مع عائلتها الى عمان وسكنت في ضاحية الرشيد وهي منطقة سكنية يسكنها أغلب العراقيين،نريد العودة لكن متى ينظر الى حال العراقي الذي أصبح بحاجة كبيرة جدا الى الأموال لتجاوز الأزمات والصعوبات المالية وبالرغم من عودة الكثيرين لكن، هناك المئات لا يستطيعون العودة لأسباب جعلتهم يفقدون كل ما يملكون وحتى بعد تقديم التسهيلات من الحكومة العراقية لان الخوف مازال مسيطرا على البعض من حدوث اختراقات أمنية قد تكون حياتهم الثمن،لكن بعد هذه السنوات أليس من حق العراقي العودة الى الديار.

عراقيات متسولات

وحقيقة المشاكل التي تواجه اللاجئين العراقيين كثيرة جدا،فهناك أعداد كبيرة من النسوة وبأعمار مختلفة،يمارسن مهنة التسول لكسب لقمة العيش وأغلبهن يعشن في أوضاع مادية و،صحية ونفسية مزرية جدا، الأمر الذي جعل في أحيان كثيرة السلطات الأردنية تبحث عنهن من اجل تسجيل أسمائهم لتحديد أماكن تواجدهن لتحديد مبلغ الغرامة المترتبة بحقهن.

سلوى محمد تبلغ من العمر تسعة عشر عاما تعيش مع مجموعة من الفتيات العراقيات في منطقة المحطة،وهذه المنطقة هي عبارة عن مكان لتجمع السيارات (كراج) المتوجهة الى جميع مناطق عمان،يتجولن بالقرب من السيارات للتسول،مقابل صيحات السواق الأردنيين عليهن بالابتعاد عن الحافلات،لان المواطنين يستاءون منهن ! تقول جئنا الى عمان بعد اشتداد اعمال العنف في العراق وكنا نقيم في مخيمات للاجئين على الحدود، ومن ثم توجهنا للاستقرار في عمان، وحالياً نحن نجهل اين نذهب لان الحكومة الأردنية تفرض علينا غرامات تأخيرية، لهذا نحن في دوامة التنقل المستمرة خوفا من ان يتم إلقاء القبض علينا لان السلطات الأمنية الأردنية لاشك في انها سوف تزج بنا في السجون،ومن ثم ترحيلنا الى العراق،وماذا سوف نفعل بعد ذلك؟ هل نعود الى هناك للعمل في الازقة والشوارع، ام القتل من قبل الأهل والأقارب؟

اما سناء محمد التي تبلغ من العمر عقدين فقط من سكنة منطقة العبيدي في مدينة بغداد تقول: في السنوات السابقة كنا نحصل على المال الوفير عندما نتسول بين اللاجئين والمقيمين العراقيين لكن الآن اعدادهم قلت بشكل كبير، والمواطن الأردني لا يعطي المال، فأصبحنا نجني القليل من المال والذي لا يسد جوعا وبالكاد يسد إيجار غرفة صغيرة نسكنها في أزقة فقيرة وبعيدة عن عيون الأمن الأردني.

مطاعم عراقية

في الواجهة الأخرى نجد أعدادا كبيرة من المطاعم العراقية المشهورة والمنتشرة في مدن عمان، منطقة الرابية والتي تدعى مدينة العراقيين البرجوازية حيث يرتادها ويسكنها الأغنياء من العراقيين ،وتشهد انتشار الكثير من المطاعم العراقية المشهورة مثل (مطعم قاسم أبو الكص)، (لحم بعجين الجندول) والكثير من المطاعم التي شغلت المحال والشوارع الرئيسية في منطقة الرابية وشميساني، ومن يذهب الى هناك يعيش في أجواء بغداد الأصيلة منذ ان تطأ قدماه باب المطعم لان من يستقبلك يتكلم اللهجة العراقية، وأغلب من يعمل هناك هم من الجالية العراقية المقيمة في عمان، ومعظم الزبائن هم من العراقيين، اما بالنسبة الى أنواع المأكولات فهي وجبة عراقية خالصة،والخبز المقدم يخبز في (تنور صنع من الفخار) .

يقول أبو سمير في العقد الرابع من عمره وهو مستثمر، ويسكن منطقة الرابية :في فترة سابقة كنا بعيدين بكل شيء عن وطننا،وهذا الأمر زاد من الألم والحسرة على فراق الأحباب والأصدقاء،لكن بعد افتتاح بعض المطاعم المشهورة على الطريقة البغدادية ،استطعنا العيش لساعات مع جو عراقي أصيل، فضلاً عن لقاء الكثير من الأصدقاء العراقيين هنا لان المطاعم العراقية هنا أصبحت ملتقى العراقيين،لكن حقيقة هذه المطاعم أسعار ما كولاتها مرتفعة مقارنة بأسعار المطاعم في بغداد لهذا من يرتادها هم من الطبقة المتمكنة ماديا.ولولا اننا مستثمرون أموالنا في بعض المشاريع لما استطعنا التكيف ماديا هنا.

ويؤكد سلمان محمد (يعمل في ادارة مطعم قاسم ابو الكص):حاولنا ان ننقل الأجواء البغدادية عند تشييد المطعم من حيث التركيز فقط على الأكلات المشهورة مثل الكباب، والتكة، والكص، والسمك والمسكوف، مقرونة بالخبز والصمون الحجري، وحقيقة أصبح المطعم يرتاده الكثير من الزبائن الأردنيين وليس فقط العراقيين، وهم يفضلون تناول الاكل العراقي المتميز بجودته وتنوعه، وبدأوا يفضلون السمك المسكوف على الرغم من غلاء أسعاره.

هل يكفي المليون؟

أغلب العراقيين يريدون العودة الى ديارهم، نتيجة تحسن الأوضاع الأمنية وهذا السبب كان العامل الرئيسي لعودة الكثيرين بعد مبادرة الحكومة العراقية بنقل الراغبين بالعودة بواسطة شركة الخطوط الجوية العراقية وتقديم مكافأة مالية مقدارها مليون دينار عراقي،لكن السؤال الذي يطرحه الكثير من المغتربين العراقيين هل المليون دينار كاف لبدء حياة من جديد ام انه يكفي لدفع إيجار منزل لمدة شهرين وبعد ذلك تبدأ رحلة البحث عن عمل لسد متطلبات العيش اليومية سوال طلب منا توجيهه الى المسؤولين العراقيين لعلهم يعيدون النظر في مبلغ التعويض لهم؟

> لم تكن تدرك ام مصطفى،في العقد الخامس من عمرها، والموشح جسدها بعباءة سوداء طالتها يد الزمن فأصبحت كالحة وممزقة ،بالرغم من محاولة ترقيع ما استطاعت منها لانها لم تجد عباءة مثيلة لها في أسواق الأردن فهذا النوع من العباءات هي سمة من سمات زي المرأة العراقية
> ان المطاف سوف ينتهي بها مفترشة احد أرصفة العاصمة الأردنية عمان ،لكي تبيع السكائر وأعواد البخور ببسطة صغيرة، أمام أسواق ومحال مكتظة بآخر موديلات الملابس ومبهرجة بالضوء الباهر، متكئة على احد جدران واجهات محل لبيع الملابس الحديثة، لتجني منها بضع قروش وهي (عملة أردنية).

بانتظار المنقذ